



ESCWA

نوع من الأسماك وهي:

- التوتة - خيار البحر - الحبار - القروش - الجمبري

قام بإعداد الدراسة استشاريين من وزارة الثروة السمكية.

٤- قامت السكرتارية الفنية للجنة الوطنية بالعديد من المهام في هذا الإطار ومنها حضور اجتماعات العمل الخاصة بصياغة المواد والسلع المحظور استيرادها لأسباب بيئية والتنسيق مع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية ذات الصلة مثل جمعية حماية المستهلك وذلك في إطار تعزيز التعاون المشترك لقضايا البيئة والتجارة.

٥- الاجتماعات الدورية

عقدت اللجنة بعد ذلك العديد من الاجتماعات في إطار جزئي أو كلي بغرض البت في المواضيع المدرجة.

ملخص للأنشطة المستقبلية للجنة

من المتوقع خلال الفترة القادمة القيام ببعض الأنشطة المقررة والمحددة في إطار عمل اللجنة والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة محاور رئيسية:

- ١- عقد ورشة العمل الخاصة بالاتفاقية البيئية متعددة الاطراف (MEAS) ذات الصلة بالتجارة.
- ٢- استعمال الدراسة الخاصة بالثروة السمكية من خلال اعداد دراسة تتناول الجوانب والتشريعات القانونية ذات الأثر على هذا القطاع الانتاجي الهام.
- ٣- اعداد استراتيجيات التقييم البيئي (SEA) بالتعاون مع الجهات المعنية.

للتواصل مع السكرتارية الفنية للجنة

وحدة البيئة والتجارة

الهيئة العامة لحماية البيئة

شارع الزبيري - مبنى التأمينات

ت: ٠٠٩٦٧-٠١-٢٠٧٨١٦

فاكس: ٠٠٩٦٧-٠١-٢٠٧٣٢٧

البريد الإلكتروني: ahfakih@maktoobv.com

سيار: ٧٧٧٦٤١٧٢٣-٠٠٩٦٧

amalamdi@yahoo.com

*- بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا.

الأنشطة الحديثة للجنة الوطنية للبيئة والتجارة:

١- ورشة العمل الوطنية للبيئة والتجارة والتنمية المستدامة:

عقدت هذه الورشة خلال الفترة من ٢٩ - ٣١/٥/٢٠٠٦م...*

وفيهما تم تقديم المحاضرات والنقاشات ذات الصلة بقضايا البيئة

والتجارة وأهم محاورها،

- التناذر إلى الأسواق للسلع والخدمات.

- الاشتراطات البيئية.

- لمحة عن لجنة التجارة والبيئة في منظمة

التجارة العالمية.

- ملخص عن مساعي الجمهورية اليمنية للانضمام



للمنظمة التجارة العالمية

- الاتفاقيات البيئية متعددة الاطراف ذات الصلة بالتجارة وغيرها.

شارك في الورشة أعضاء اللجنة الوطنية للبيئة والتجارة وغيرهم من ممثلي

الجهات ذات الصلة من القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية

العنية

٢- الاجتماع الأول للجنة

عقد الاجتماع الأول للجنة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٦م بحضور المختصين من

الاسكوا والسكرتارية الفنية للجنة وفيه تم اقرار

- اللائحة الداخلية للجنة.

- مسودة الأنشطة وخطة العمل للفترة من يونيو- ديسمبر ٢٠٠٦م.

- الأولويات الخاصة بالبيئة والتجارة على الصعيد الوطني والتي كانت على

النحو التالي

- التدريب في مجال بناء القدرات.

- الاتفاقيات الخاصة بالحوارز الفنية والتقنية (SPS)(TBT).

- تعزيز اليات التنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية

٣- اعداد الدراسة الخاصة بالثروة السمكية ضمن إطار الحوارز

الفنية والتقنية والذي تم فيها استعراض

المعوقات التي تواجهها اليمن في هذا القطاع

الإنتاجي الهام ووضع التوصيات المناسبة

لها والتي تشكل خطوة عملية في اتجاه

المعالجات المناسبة حيث تجدر الإشارة هنا

إلى ان الدراسة شملة بالتحليل خمسة



*- بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا.

اللجنة الوطنية للبيئة والتجارة

مطوية صادرة عن السكرتارية الفنية
للجنة الوطنية للبيئة والتجارة





قرار تشكيل اللجنة:

صدر قرار تشكيل اللجنة الوطنية للبيئة والتجارة في شهر مايو ٢٠٠٦م، وذلك بموجب قرار وزير المياه والبيئة رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٦م، وضمت اللجنة ١٣ عضواً يمثلون كافة الجهات ذات الصلة كما تضمن القرار مهام اللجنة والذي نص على تشكيل لجنة وطنية للبيئة والتجارة وتسمية الجهات الممثلة فيها كما نصت المادة الثالثة منه على مهام وواجبات اللجنة ونصت المادة الرابعة من القرار على إنشاء وحدة البيئة والتجارة بالهيئة العامة لحماية البيئة للعمل كسكرتارية فنية للجنة .

الجهات الممثلة في اللجنة :

- ١- رئيس هيئة حماية البيئة . رئيسا
- ٢- ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة . عضواً
- ٣- ممثل عن وزارة الثروة السمكية . عضواً
- ٤- ممثل عن وزارة الزراعة والري . عضواً
- ٥- ممثل عن المجلس الاعلي للصادرات . عضواً
- ٦- ممثل عن الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة . عضواً
- ٧- ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار . عضواً
- ٨- ممثل عن مصلحة الجمارك . عضواً
- ٩- ممثل عن مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية . عضواً
- ١٠- ممثل عن اتحاد الغرف الصناعية والتجارية . عضواً

مقدمة عن اللجنة الوطنية للبيئة والتجارة:

إن أهمية تحقيق التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة تأتي نظر لتسارع وتيرة العولمة وتحرير التجارة من جهة ، ولاعتماد الدول والقطاع الخاص معايير أشد صرامة فيما يخص البيئة والصحة من جهة أخرى. فهناك حاجة ماسة لتحسين تنافسية الصناعات اليمينية وقدرتها على الامتثال بتلك المعايير حتى تتمكن من دخول اسواق جديدة ومنافسة البضائع التي ستغزو السوق اليمينية بفعل اتفاقيات التجارة الحرة. كما هناك حاجة لحماية المستهلكين اليمينيين من البضائع المستوردة المنخفضة الجودة او الضارة بالصحة والبيئة ومنعها من دخول السوق المحلي . وبناء على كل ذلك تبرز أهمية انشاء لجنة يمنية للبيئة والتجارة تضم ممثلين عن جميع الجهات الحكومية والخاصة المعنية للعمل على تنسيق القرارات المتخذة بما يخدم النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على حد سواء.



١١- ممثل عن جمعية حماية المستهلك . عضواً

١٢- مدير وحدة البيئة والتجارة بالهيئة العامة لحماية البيئة . مقرراً

مهام اللجنة الوطنية للبيئة والتجارة :

- إعداد إطار للسياسات العامة لقضايا البيئة والتجارة .
- مراجعة قضايا البيئة والتجارة ذات الصلة بمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .
- التنسيق المشترك في قضايا البيئة والتجارة في إطار الجهات الممثلة في اللجنة .
- مراجعة الآليات الخاصة بالمواد المحظور استيرادها وتصديرها لأسباب بيئية .
- التوجيه بإعداد الدراسات والنزولات الميدانية وتقييم الاحتياجات الخاصة ببناء القدرات لقضايا البيئة والتجارة وبحسب المقترحات المقدمة من الهيئة العامة لحماية البيئة .
- مراجعة القوانين ذات العلاقة بقضايا البيئة والتجارة واتخاذ اللازم بما يضمن عدم التعارض مع الالتزامات الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الموقعة .
- العمل على دمج قضايا البيئة والتجارة ضمن إطار التنمية المستدامة في اليمن .
- مراجعة المواصفات ومقاييس ضبط الجودة في القضايا ذات الصلة بقضايا البيئة والتجارة ومدى توافقها مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة .
- وضع الضوابط الخاصة بتنفيذ الالتزامات الخاصة بالتفاوض مع منظمة التجارة العالمية وبحسب ما توصي به الجهات ذات العلاقة .
- وضع آليات التعاون المشترك بين الهيئة الوطنية للبيئة والتجارة مع المنظمات والجهات الدولية من خلال وحدة البيئة والتجارة بالهيئة .
- المتابعة والتقييم للاتفاقيات البيئة ذات الطابع التجاري والمنظمة إليها بلادنا من خلال التنسيق المشترك بين وحدة البيئة والتجارة والمنسقين الوطنيين لهذه الاتفاقيات

